

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المسؤولية المجتمعية للمنظمات:
آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة

إحالة ذاتية رقم 2016/26

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المسؤولية المجتمعية للمنظمات:
آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة

طَبَقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 12-128، المتعلق بتنظيم وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرّرت الجمعية العامة للمجلس، خلال دورتها بتاريخ 8 يوليوز 2015، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير في موضوع «المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة». ولهذه الغاية، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة مهمة إعداد هذا التقرير.

وخلال دورتها الخامسة والستين العادية، التي انعقدت يوم 25 غشت 2016، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع، على التقرير الذي يحمل عنوان «المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة»، المنبثق منه هذا الرأي.

تقديم

من المعلوم أنّ اعتماداً أجندة 2030 للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة قد فرّض على الدول الأعضاء إعداد نماذج تنمويّة تكون أكثر احتراماً للبشرية وللكرة الأرضية والحكامة الجيدة. وانطلاقاً من اقتناعه بوجاهة أهداف هذه الأجندة، انخرط المغرب في سلسلة من الإصلاحات التي طالت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك قصد الشروع في تحقيق انتقاله نحو التنمية المستدامة، التي تعتبر المسؤولية المجتمعية للمنظمات واحدة من أدواتها الرئيسية. وبالتالي، فإنّ التركيز على المنظمات وليس على المقاولات فقط، يعود إلى أنّ التنمية المستدامة باتت مسؤولية جميع الفاعلين في المجتمع، وفي مقدّمهم الدولة والمجالات الترابية والمقاولات العموميّة والخاصّة والمجتمع المدني.

لذلك يسعى هذا التقرير إلى تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية، وإبراز آليات تنفيذها ومنافعها التي من شأنها أنّ تشمل جميع الأطراف المعنية.

أهداف الإحالة الذاتية

انطلاقاً من اعتبار المسؤولية المجتمعية للمقاولات أداة تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو المدمج، فإنه يتعيّن:

- تحديد هذا المفهوم وإبراز نطاق اشتغاله، على اعتبار أنّ المسؤولية المجتمعية اليوم لم تعدّ منحصرّة فقط في المقاولات الخاصّة، بقدر ما باتت تهّم مختلف المنظمات كذلك؛
- إبراز المزايا الناتجة عن الأخذ بعين الاعتبار المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية وأثرها على تنافسية الفاعلين الاقتصاديين؛
- تحديد أشكال الحكامة اللازمّة من أجل التطبيق الفعليّ للتنمية المستدامة وللمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية؛
- اقتراح إنجاز أعمال تكتسي طابع الأولوية على مستوى كلّ فاعل على حدة، مع إبراز سبل التعاون الممكنة من أجل ابتكار أشكال جديدة لخلق القيمة والثروات تعود بالنفع على الجميع.

منهجية العمل

ارتكز إعداد هذا التقرير، والرأي المنبثق منه، على منهجية العمل المعتادة التي دأب المجلس على اعتمادها. وهي المنهجية التي تقوم على تقديم عرض وتحليل مستفيض لمختلف الوثائق والدراسات والتقارير التي تنشرتها المؤسسات الوطنية والدولية في الموضوع، وكذا على اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على الإنصات، ومفتوحة على مختلف الحساسيات للتمكّن من الحصول على آراء ومقترحات العديد من الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار، تمّ الإنصات إلى 32 هيئة ومؤسسة في إطار 7 ورشات نظمتها اللجنة، والتي تمّ تجميعها بحسب طبيعتها:

- وزارات وإدارات عمومية؛
- مقاولات عمومية؛
- مقاولات خاصة؛
- مجتمع مدني؛
- مركزيات نقابية؛
- مؤسسات مالية؛
- فاعلون في مجال التنمية الترابية؛
- خبراء وأكاديميون.

تشخيص وتحليل

1. تحديد المفهوم

تعني المسؤولية المجتمعية للمنظمات، حسب المنظمة الدولية للمعايير، «مسؤولية منظمة ما عن الآثار الناتجة عن قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وتتجسد هذه المسؤولية في شكل سلوك شفاف وأخلاقي مسؤول:

- يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين المستوى الصحي، وتحقيق رخاء المجتمع، ويراعي انتظارات الأطراف المعنية؛
- يحترم القوانين الجاري بها العمل، ويخضع للمعايير الدولية للسلوك؛
- يندمج كجزء لا يتجزأ من البنية العامة للمنظمة، ويُفعل في مختلف علاقاتها»¹.

وقد نشأ مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات بالولايات المتحدة الأمريكية، وبرز سنة 1950 بالموازاة مع ظهور تيار «أخلاقيات العمل»، الذي كان يركّز على المسؤولية الشخصية والأخلاقية للمسؤول المسير.

وخلال سبعينيات القرن الماضي، شهدت أخلاقيات الأعمال تطوراً في اتجاه تيار «الاستراتيجية النفعية» الذي يستند إلى فكرة مفادها أنّ السلوك المسؤول يعمل على تحسين الأداء الاقتصادي للمقولة.

ويرتكز الاتجاه الحالي على فكرة «الاستدامة»، التي مفادها أنّ المقولة تتخبط للمساهمة في التنمية المستدامة في إطار مقاربة طويلة المدى وتأخذ في الاعتبار حاجيات الأجيال القادمة.

وإنطلاقاً من سنة 2011، أضيف مفهوم الاستدامة إلى مفهوم «القيمة المشتركة» التي تعتبر أنّ «المقاولات يمكنها أنّ تخلق القيمة الاقتصادية من خلال خلق القيمة الاجتماعية».

ومن أجل تعزيز تنفيذ هذه المنهجية الإرادية، ومواجهة بعض التجاوزات التي لوحظت في العديد من المقاولات الكبرى متعددة الجنسيات، وخصوصاً في البلدان التي تعرف ضعفاً تشريعياً (وتعدّ حالة بنغلاديش هي الأكثر بروزاً، حيث تتجاهل العلامات التجارية الأكثر شهرة في مجال المنتجات الجاهزة كل ما يتعلق بسلامة مصانع مورديها)، ظهر للوجود تيار فكري جديد؛ وهو التيار الذي يعتبر أنّ المسؤولية الاجتماعية للمقاولات أصبحت اليوم مهمة مشتركة بين المساهمين، تندرج في القوانين وتتطلب محاسبة خاصة.

وباختصار، فإنّ الفكرة العامة هي أنّ لكل منظمة مسؤوليات تُجاه انتظارات ومصالح وحقوق الأطراف المعنية.

وبالتالي، فإنّ خصائص مفهوم المسؤولية الاجتماعية تشير إلى:

- الطابع الإرادي للالتزام تجاه الأطراف المعنية؛
- احترام المعايير الدولية في مجال حماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، وقواعد الحكامة، وأخلاقيات المهن، وتديبر سلسلة التوريد، والإدارة، والاستثمارات المسؤولة؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الإنصات والحوار المفتوح والمنظم مع الأطراف المعنية؛

1- Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise, Sillery, QC : Presses de l'Université du Québec, pp. 80 - 111

- إنجاز تقارير منتظمة؛
 - السعي إلى التحسين المستمر، لا سيما من خلال تحديد المخاطر والتحكّم فيها.
- وانسجاماً مع مختلف التعريفات المتداولة، حدّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «المسؤولية المجتمعية للمنظمات» باعتبارها منهجية إرادية تبرز الأسلوب الذي بواسطته تتعامل المنظمات مع الآثار الحالية والمستقبلية لأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة، بهدف تحقيق الأداء الثلاثي، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع الأخذ في الاعتبار السياق الثقافي الوطني، في بعده الإيجابي.

2. تشخيص واقع حال المسؤولية المجتمعية للمنظمات في المغرب

يمثل مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات رافعة أساسية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولئن كانت التحديات السوسيو-اقتصادية الخاصة بالسياق المغربي قد تمثل، في مستويات معينة، عقبات أمام تطوير مثل هذه المقاربة التي تساعد على تحقيق نموّ مندمج، فإنّ هناك في المقابل مجموعة من المكاسب المؤسّساتية والاستراتيجية والعملية في مجال التنمية المستدامة التي تعبّر بوضوح عن التزام المغرب الراسخ للمضيّ قدماً في هذا المسار. وبذلك ينخرط بلدنا طوعياً في مسلسل التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الالتزامات الوطنية والدولية، موفراً بذلك إطاراً مناسباً لتطوير العمل بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات.

← على المستوى الدولي

وقّع المغرب وصادق على الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة (منظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة، والمبادئ الأساسية التوجيهية للأمم المتحدة حول المقاولات وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والميثاق الاجتماعي العالمي).

← على المستوى الوطني

- يكرّس دستور 2011، بوصفه الإطار المرجعيّ المؤسّس، الحكامة الجيدة ويرتقي بها إلى مستوى المبدأ الأساسي في بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتعزيزها؛ كما ينهض ب«مبادئ سموّ القانون والشفافية والإنصاف والمسؤولية ومحاربة الفساد والأخلاقيات وربط المسؤولية بالمحاسبة»، وهي مبادئ منسجمة كلّ الانسجام مع مبادئ التنمية المستدامة.
- تتضمّن المنظومة التشريعية الوطنية مجموعة من القوانين الرامية إلى تحسين الجانب الاجتماعي من خلال وضع قانون متعلّق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمّال المنزليين وبتشغيل الأطفال (القانون 19-12)، فضلاً عن مشروع القانون حول الهيئة العليا للمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- امتداداً لفصول الدستور المتعلقة بالتنمية المستدامة، المشار إليها آنفاً، تمّ إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2010، والذي اعتُمد كقانون-إطار رقم 99.12، وصادق عليه البرلمان سنة 2014. وطبقاً لأحكامه، أُعدت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أساس عملية تشاور واسعة مع مجموع الأطراف المعنية، من قطاع عامّ وفاعلين خواصّ ومجتمع مدني. والملاحظ في هذا الصدد أنّ الحكومة لم تُصادق رسمياً إلى حدود اليوم على هذه الاستراتيجية التي تدلّ على رغبة سياسية أكيدة لتسريع عملية تفعيل المقاربات القائمة على أساس مبدأ التنمية المستدامة.

وتبني الاستراتيجية المذكورة على أربعة مبادئ، وهي التوافق مع الممارسات الدولية الجيدة، والتطابق مع مبادئ القانون-الإطار رقم 99.12، والتزام الأطراف ببلوغ الأهداف المشتركة الكفيلة بالاستجابة للرهانات المرتبطة بمجال التنمية المستدامة، والبعد الإجرائي لهذه الاستراتيجية القائمة على إجراءات ملموسة ومؤشرات للتتبع. والملاحظ أيضاً أن هذه الاستراتيجية متوافقة أيضاً مع الدينامية العامة للتنمية البشرية ومع استراتيجيات مُحارَبَة الفقر في المغرب.

← الإطار الإرادي الطوعي

■ أعدّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2011 إطاراً مرجعياً من المعايير والأهداف، من أجل التشجيع على إبرام عقود شراكات تؤسس لميثاق اجتماعي منفتح على المستقبل.

وتتمحور مقتضيات الميثاق الاجتماعي حول الجوانب الآتية:

- الولوج إلى الخدمات الأساسية والرّفاه الاجتماعي؛
- المعارف والتكوين والتنمية الثقافية؛
- الإدماج والتضامن؛
- الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة؛
- حماية البيئة؛
- الحكامة المسؤولة، والتنمية والأمن الاقتصادي، والديمقراطية الاجتماعيّة.

■ وحسب مدونة الممارسات الجيدة في مجال حكامه المقاولات والمؤسسات العمومية، الذي أُعدّ وأُصدِر في مارس 2008 من طرف اللجنة الوطنية لحكامه المقاولات، فإن الممارسات الجيدة في مجال الحكامة تكتسي أهمية بالغة من أجل:

- ترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- تعزيز مناخ الثقة مع الأطراف المعنية؛
- استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل وولوج المقاولات والمؤسسات العمومية إلى التمويل؛
- النهوض بقيم الشفافية والإعلام والتواصل؛
- تحسين شروط استمرار المقاولات والمؤسسات وأدائها ورفع من جودة الخدمات؛
- المساهمة في تنمية نسيج اقتصادي تنافسي؛

■ يعدّ ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، وعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، اللذين أعدّهما الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنة 2006، أوّل انفتاح على المفهوم الشامل لمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات مهّد لتقنين هذه المقاربة. وإلى حدود اليوم، نالت 75 مقاولات هذه العلامة، وتساهم كلها في الدينامية العامة لنشر الممارسات الجيدة في هذا المجال وتبادلها.

وتستجيب علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتسعة أهداف كبرى تتسجم مع إيزو 26000 ومع المعايير الدولية الرئيسية:

1. احترام حقوق الإنسان.
2. التحسين المتواصل لظروف العمل والعلاقات المهنية.
3. حماية البيئة.
4. الوقاية من الرشوة.
5. احترام قواعد المنافسة الشريفة.
6. تعزيز شفافية حكامه المقولة.
7. احترام مصالح الزبناء والمستهلكين.
8. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للموردين والمناولين.
9. تطوير الالتزام المجتمعي.

3. تشخيص لواقع المسؤولية المجتمعية للمنظمات المغربية

أ. معاينة عامة

سجّلت مختلف جلسات الإنصات بارتياح مستوى الوعي العام والرأسخ من طرف سائر المنظمات بأهمية إدماج هذا المفهوم في مجال أنشطتها وسياساتها التتمويّة.

غير أنّ هذا الوعي، وتصريفه في شكل مخططات أعمال، يختلف من منظمة إلى أخرى. وبالتالي، فإنّ أحسن الممارسات هي التي تقدّمها مقاولات القطاع الخاص الإنتاجية؛ وهي ممارسات تغطي في الوقت نفسه الجوانب المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والحكامة، وتقديم التقارير - على الرغم من عدم ملاءمتها دائماً للمعايير الدوليّة -، والأدوات الخاصّة بالتدبير والسلوك، فضلاً عن أهمية إشراك الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، فإنّ المنظمات المعنية أكثر، بصورة طبيعيّة، هي المنظمات التي توجد أعمالها في صلب الموارد الطبيعية (الفلاحة، الأراضي، الغابات النظم الإيكولوجيّة الطبيعيّة، المناجم) أو التي تقوم بتدبير الخدمات الأساسية.

كما شرعت الجمعيات المغربية أيضاً في إضفاء الطابع الرسمي على العمليات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، علاوة على التزامها باعتبارها فاعلاً في الحوار المدني والبناء المشترك لروابط القرب والتضامن الضرورية من أجل التنمية البشرية والمسؤولية البيئية. ويوجد في المغرب إطار مرجعيّ وعلامة مستقلة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للجمعيات.

كما أنّ القطاع المالي الخاص، من جانبه، قام بخطوات مشجّعة في هذا الشأن. غير أنّ نطاق تدخله لا يسمح له ببلوغ دوره كاملاً في تعميم الممارسات الجيدة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية على مجموع سلسلة قيمته. وبالفعل، فإنّ المسؤولية المجتمعية في هذا القطاع تتوجّه، في المقام الأول، نحو موظفيه وشغيلته، وفي المقام الثاني نحو بعض الأطراف المعنية الخارجيّة، عبر إجراءات واسعة النطاق، إلا أنّها نادراً ما تعتبر كمقياسٍ لمنح القروض. وبالتالي لا يسمح هذا التقييد للأبنك بتتبّع درجة مراعاة مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضمن المشاريع التي تموّلها.

ب. التشخيص بناءً على مبادئ المسؤولية المجتمعية للمقاولات

في إطار هذه الإحالة الذاتية، تمّ تشخيص المنظمات المغربية (وزارات وإدارات عمومية، مقاولات عمومية، مقاولات خاصة، مجتمع مدني، مركزيات نقابية، مؤسسات مالية، فاعلون في مجال التنمية الترابية) على أساس الدعامات الأساسية الكبرى التي يبنى عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وهي:

- الإطار التنظيمي والحكامة؛
- احترام مبدأ سلطة القانون؛
- الشفافية والسلوك الأخلاقي؛
- الاعتراف بالأطراف المعنية؛
- احترام حقوق الإنسان.

1. على مستوى الإطار التنظيمي والحكامة

تتجلى أهمّ العقبات التي تحول دون إقرار حكامة التنمية المستدامة في المغرب في وجود من جهة أولى مجموعة من الالتزامات الدولية والوطنية للمغرب، والتي تشكل مواطن قوة يمكن أن تستند إليها بلادنا من أجل تحقيق ذلك النموذج من الحكامة، ووجود من جهة ثانية آليات للتنظيم والتأطير لا تساعد على ضمان التدبير المشترك للموارد الطبيعية أو المادية ولا تضمن أيضاً إحداث مجموعة من الآثار الخارجية الإيجابية على المستوى الاجتماعي والبيئي، مما يتطلب مزيداً من التعزيز لهذه الآليات. ويتعين أيضاً في نفس الإطار إحداث آليات قانونية واقتصادية من أجل تسريع وتيرة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي ينطوي على مؤهلات وإمكانات هامة. ومن جانب آخر، فإن غياب إطار مؤسسي يحدد بوضوح دور كل فاعل واختصاصاته يؤدي إلى الحد من النجاعة. لذلك من الضروري، إذن، تحديد دور كل فاعل ومجال تدخله بوضوح، ضماناً لتنفيذ ناجح.

2. على مستوى احترام مبدأ سلطة القانون

لا شك أن مبدأ احترام سلطة القانون يأتي ثمرة تعزيز الإطار التنظيمي وإقرار حكامة جيدة في مجال التنمية المستدامة، وهي حكامة في حاجة إلى مزيد من التطوير. ويلاحظ في هذا الصدد وجود اختلالات وعقبات على المستوى التنظيمي، مثل وجود نصوص قانونية متقدمة وغير محيئة، ومشاريع إصلاحات لم يتم استكمالها، مع غياب نصوص تنظيمية في هذا المجال. ويبقى احترام سلطة القانون، في كل الأحوال، واجب أساسي على كل منظمة، وجزء أساسي من مسؤوليتها المجتمعية. إن عدم تطبيق القوانين يؤدي إلى تعطيل هذا المبدأ الأساسي والملائم للتنمية المستدامة.

3. على مستوى الشفافية والسلوك المستند إلى أخلاقيات المسؤولية

تمثل نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية الأساس الذي تبنى عليه حكامة المشاريع والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية. وهي جزء لا يتجزأ من المعايير الدولية التي التزم المغرب باحترامها، وخاصة تلك المعايير المتضمنة في «الإعلان حول النزاهة والشفافية في إنجاز المشاريع وفي المالية الدولية». وقد وقع المغرب أيضاً على إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمارات الدولية والمقاولات متعددة الجنسيات.

وعلى مستوى الممارسة، يلاحظ في المغرب ترددٌ في تطبيق بعض القوانين، كما أنّ الجهود المبذولة، رغم أهميتها، لا تؤدي، اعتباراً لمجموعة متداخلة من الأسباب، إلى رفع تحديات القضاء على الفساد والرّشوة وتدارك الاختلالات.

ويلاحظ وجود صعوبات متفاوتة في الولوج إلى المعلومات وتقاسمها المتعلقة بعدة مشاريع عمومية، مما يعني أنّ الحقّ في الوصول إلى المعلومة ليس معترفاً به بما فيه الكفاية.

ولا يمكن تحقيق نزاهة الممارسات، كما هي متعارف عليها في مجال التنمية المستدامة، إلا من خلال مبادئ الحكامة الجيدة المعززة ضمن مسار تطوير المجتمع المنفتح. وتأتي نزاهة الممارسات نتيجة العمل على عدة مستويات متكاملة، والتي تهتمّ محاربة الرّشوة والالتزام السياسي المسؤول والتنافس الشريف، والنهوض بالمسؤولية المجتمعية في سلسلة القيمة واحترام حقوق الملكية.

4. على مستوى الاعتراف بالأطراف المعنية

يعمل المغرب اليوم، معزّزاً بمكاسبه المؤسّساتية، على توطيد المسلسل الديمقراطي الذي انخرط فيه، عازماً على استكمال مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية بديمقراطية تشاركية عصرية.

وقد تواصل تعزيز الديمقراطية التشاركية بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 21 فبراير 2011، وإحلال هذا المبدأ مكانة محورية ضمن مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرط فيه المغرب. وتستهدف الديمقراطية التشاركية في هذا الإطار إشراك كل المواطنين، من خلال مختلف قنوات الفعل والتعبير في المجتمع، في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وبشكل أوسع وأشمل، في ترسيخ «الوعي المواطن» وبالتالي المساهمة في الإشعاع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

ولا شك أنّ المجتمع المدني المغربي قد عرف تطورا ملحوظا خلال التسعينيات، كما أنّ الأدوار التي يضطلع بها تعزّزت بفضل دستور 2011. وتأتي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتمنحه نفسا جديدا، مما يدل على نجاعة المقاربة القائمة على أساس التقاسم فيما يخدم الصالح العام. غير أنّ المجتمع المدني المغربي ما زال يعاني من بعض النقائص التي تعوق عمله كصلة وصل بين الدولة والجماعات والنسيج الاقتصادي. وعلى رأس هذه النقائص، محدودية القدرات وضعف الولوج إلى التمويلات وإلى المعلومة.

5. على مستوى احترام حقوق الإنسان

تمثل المبادرات المتواصلة في المغرب، منذ عدة سنوات، من أجل إقرار مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، رافعةً للنهوض بحقوق الإنسان داخل المقولة، وأيضا على مستوى سلسلة توريدها وفي علاقتها بمزوديها والجهات التي تتعامل معها عن طريق المناولة والجماعات الترابية عموما.

ومع ذلك، من الضروري العمل على تدارك بعض الاختلالات التي يعرفها ميدان الشغل، كالتحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل، والتمييز ضد النساء في مجال التشغيل، والتمييز ضد الأشخاص في وضعية إعاقة، والقيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات، وتشغيل الأطفال، والتمييز في أماكن العمل، وتردي الظروف العامّة للعمل.

مقارنات دولية للممارسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات

تتوقف هذه المقارنات عند تحليل واقع حال مخططات العمل المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات في مختلف البلدان، بالموازاة مع تطوّر السياسات العمومية للتنمية المستدامة، وكذا مختلف الأدوات والعمليات ووضّعتها كل بلد على حدة من أجل خلق التوازن بين الآليات التقنية التنظيمية والآليات التحفيزية، وذلك بهدف النهوض بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتملكه. ويكشف هذا التحليل عن:

- الدور المركزي للدول ونموذجيتها في وضع استراتيجيات ومخططات عمل تخص المسؤولية المجتمعية للمقاولة، وفي النهوض بهذه المقاربة وتملكها. وسيمكّن هذا التحفيز العمومي على المسؤولية المجتمعية من إشراك المقاولات وضمان انخراطها في تحقيق أولويات مشتركة، وهو الهدف الذي لا يمكن أن يتحقق فقط عن طريق سنّ القوانين الملزمة. ذلك أنّ انخراط الدول في المسؤولية المجتمعية للمقاولة من شأنه الاستجابة كذلك لانتظارات المجتمع، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مصالح المقاولات؛
- أهمية واجب المحاسبة (إنجاز تقارير بشأن المسؤولية المجتمعية للمقاولة) الذي هو جزء لا يتجزأ من التزامات كل منظمة على حدة؛
- الطابع المؤسسي لاستراتيجيات المسؤولية المجتمعية للمقاولة على مستوى السياسات العمومية وتبنيها وتتبعها من طرف هيئات خاصة متعددة الأطراف.

التوصيات

أفضى التشاورُ الذي جرى، في إطار هذه الإحالة الذاتية، مع مجموع الأطراف المعنية إلى تحديد المرتكزات التي يجب أن يبنى عليها التحليل، والتوصيات المرتبطة بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وهي:

- الحكامة في المقام الأول كمنطلق أولي وكمحفز أساسي يشجع على اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية انطلاقاً من مقاربة هرمية، حيث احترام القانون والاتفاقيات الدولية والحكامة يشكلان منطلقاً ضرورياً يتعزز بالمبادئ الطوعية.
- الحوار بعد ذلك مع كل الأطراف المعنية في إطار الحرص على خلق قيمة مشتركة، بما في ذلك الأطراف الأكثر تهميشاً، وخاصة الأطراف الأكثر هشاشة إزاء الآثار الخارجية الناجمة عن أنشطة المنظمات.
- وأخيراً رؤية قائمة على مقاربة على أساس سلسلة القيمة التي تشمل المسلسل بأكمله، وفق إدماج مسؤول أفقي للمنظمات، بغض النظر عن المجال الذي تنشط فيه طبقاً لقانونها الأساسي.

ولا شك أن إدماج مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، على مستوى المنظمات المغربية، عملية طويلة النفس تتطلب إجراء مجموعة من التغييرات من أجل التطبيق التدريجي لهذا المبدأ على امتداد فترات زمنية، مع مواكبة هذا المسار بالتتبع والتحسين والتعزيز المتواصل.

بناء عليه، يشدد هذا التقرير على أهمية الإدماج التدريجي للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، مع الحرص على تعبئة مجموع الأطراف المعنية من أجل النهوض بمبادئ هذه المقاربة والتوعية بفوائدها وتوفير شروط تطبيقها.

ولا تسعى هذه التوصيات الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، بقدر ما تسعى إلى تقديم موقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ورأيه حول مجالات التدخل ذات الأولوية التي يتعين التركيز عليها، والأعمال التي يجب إنجازها في هذا الصدد.

1- توصيات أفقية

- الارتقاء بدور الدولة إلى مستوى الفاعل النموذجي المحفز للأطراف الأخرى من حيث الالتزام والمبادرة الإرادية السياسية: تعزيز دور الدولة وتوجيه التزاماتها لفائدة تنمية مدمجة، من خلال تشجيع الأطراف المعنية على اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات: النسيج الاقتصادي والمجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيون والفضاء الأكاديمي...؛
- تعزيز حكامه التنمية المستدامة: وضع إطار حكامه وطنية للمسؤولية المجتمعية للمنظمات، من خلال إنشاء نظام من القواعد والقيم الواجب احترامها، ومن دونها سيظل هذا المفهوم حبراً على ورق ونوعاً من التجريد. ومن المفيد، من أجل تحقيق هذا الهدف، تسريع وتيرة تبني وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 14 من القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للتنمية المستدامة؛

• تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

- تركيز الجهود على القطاعات الإنتاجية الأساسية التي تتطوي على مؤهلات وإمكانات كبرى في مجال خلق القيمة وفرص الشغل، وتتيح في نفس الوقت فرصا هامة للتخفيف من الضغوط الممارسة على الموارد؛

- إدماج مقاربة خضراء ومسؤولة في كل المخططات الوطنية وفق مقاربة نسقية تقوم على إشراك مجموع الأطراف المعنية، وخاصة النسيج الاقتصادي، في إعداد هذه المخططات وتنسيق أعمالها وتنفيذها، ذلك أن التشاور المنفتح على مجموع الأطراف المعنية يساعد على تعزيز مقبولية هذه السياسات وضمان نجاحها؛

• تعزيز حسن سير عملية النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات من خلال نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية: بتوعية مختلف الفاعلين على كل المستويات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، وبتمكين الأطراف المعنية والمستفيدين من الولوج إلى المعلومة المتاحة بكل شفافية؛ وكذا بنزاهة الممارسات من خلال محاربة الرشوة والالتزام السياسي المسؤول والتنافس الشريف والنهوض بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات في سلسلة القيمة وبحقوق الملكية، وتنمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا من خلال إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكامة في التدبير المالي؛

• تعزيز الحوار الاجتماعي والمدني:

يؤدي الحوار إلى تحقيق المصلحة العامة، وإلى إنجاح العقود والبرامج في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية.

• تشجيع الديمقراطية التشاركية والبناء المشترك في إطار شراكة مع المجتمع المدني الفعلي: التغلب على العوائق التي من شأنها أن تسمح له بتجاوز الدور التنفيذي الذي يلعبه في الغالب، وتعزيز المشاركة الديمقراطية، وتوسيع الفضاءات والأساليب الكفيلة بإجراء حوار اجتماعي جديد.

• الإدماج الفعلي لمبدأ احترام حقوق الإنسان: طبقا للمبادئ التوجيهية المؤسسة المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن على الدولة أن تعمل على:

- تأمين الحماية في حال «المس من طرف الغير، بما في ذلك المقاولات، بحقوق الإنسان فوق ترابها و/أو في دائرة نفوذها القانوني»؛

- اتخاذ التدابير المناسبة لمنع هذه الأشكال من المس بحقوق الإنسان، وفي حال وقوعها، إجراء البحث حولها، ومعاينة مرتكبيها، وجبر الضرر الناتج عنها من خلال سياسات وقوانين وقواعد ومساطر قضائية.

2 - توصيات خاصة بالدولة في دورها المزوج كمنعش وفاعل

إن الدولة المغربية، القوية بمكتسباتها المؤسسية، وبالالتزاماتها الدولية بالمبادئ الموجهة، هي التي تضمن القيام بالخطوات الأولى قبل انخراط مختلف الأطراف المعنية. لذلك، فإن دورها يتجلى في ثلاثة مستويات متكاملة هي: تشغيل أجهزتها، وإنجاز المهام ومختلف المشاريع والإصلاحات القائمة، وفي دائرة نفوذها.

أ. الدولة المنعشة

• إسناد دور إنعاش حكامه المسؤولية الاجتماعية للمنظمات للدولة: تعميم الوقاية من التمييز والنهوض بالمساواة من خلال تدابير كفيلة بتقوية الإطار القانوني للوقاية والعقوبات ضد أشكال التمييز. (ملاءمة مدونة الشغل المغربية مع الاتفاقيتين 100 و111 اللذين وقّع عليهما المغرب؛ تطبيق قانون الشغل؛ التقليل إلى أقصى حد من الفوارق في المعاملة وأشكال التمييز المتعلقة بالإعاقة والنوع الاجتماعي والمناصفة والعمل القسري وتشغيل الأطفال وتخصيص موارد لفائدة موظفي الدولة، الخ).

• إحداث منتدى وطني للتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات: ويُتظر من هذا المنتدى الاستشاري أن يكون نقطة اتصال وطنية تسند إليه صلاحيات محدّدة من طرف السلطات العمومية بالتشاور مع الأطراف المعنية أعضاء هذا المنتدى. وانسجاماً مع سياسة الهوية المتقدمة، ومبادئ اللاتمرکز، يتعيّن إنشاء تمثيلات جهوية لهذا المنتدى تتولّى مهمّة النهوض بالمقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتقريبها من الانتظارات الخاصة بكل مجالٍ ترابي. وتتجلّى مهامّ هذا المنتدى في:

- ضمان واجب تعزيز وحفز الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية في صفوف كل شرائح المجتمع، انسجاماً مع المبادئ التي حدّدها هذا التقرير؛

- ضمان التشاور بين الأطراف المعنية وتعزيزه من أجل تقوية الديمقراطية التشاركية والمسؤولية المجتمعية؛

- تقييم مستوى ترسيخ هذه المقاربة، وتحديد مجالات العمل المستدام المبتكر، وتعميم الممارسات الوطنية والدولية الجيدة؛

- تعزيز الاستثمار المسؤول اجتماعياً.

ويُتظر أن تجسّد تركيبة هذا المنتدى أهميّة التواصل والتجانس الضروريين لنجاحها. كما يتعيّن أن يمثل أعضاؤه مختلف الأطراف المعنية، من سلطات عمومية وفاعلين اقتصاديين وفرقاء اجتماعيين ومجتمع مدنيّ وخبراء وأكاديميين.

• تشجيع مبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً:

ينبغي أن تتوقّر السلطات العمومية وسلطات التنظيم المالي على إطار واضح من أجل النهوض بمبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً، من خلال ملاءمة الآليات التنظيمية المرجعية مع الأطر المرجعية الدولية.

ب. الدولة كفاعل يعتمد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

إضافة إلى الدور الذي تقوم به الدولة في التنظيم والتحفيز، فإن عليها أن تستحضر في حكامتها وطريقة تدبيرها مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، طبقاً للالتزامات الدولية العديدة التي تعهد بها المغرب. وتتصبّ التوصيات المتعلقة بهذا الجانب على التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات، من خلال حث الدولة على ضمان وتقييم وتقديم الحساب عن كيفية تسيير هيئاتها، استناداً إلى مبدأ المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتطلب هذا الأمر التطبيق الملموس لمبادئ المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية المجتمعية. وتتجسد المسؤولية الاقتصادية في تخفيض حجم الصفقات العمومية وتحسين جودتها، من أجل الحد من الأثر على البيئة، وأيضاً في الرّفْع من النجاعة الطاقية للمباني وتدابير النفايات وغير ذلك.

ومن جانب آخر، يتجسد مبدأ المسؤولية المجتمعية للدولة كمشغل في تحديد أهداف سامية متعلقة باحترام الحقوق الأساسية للشخص في مجال الشغل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في عالم الشغل وضمن الاحتفاظ بهم واستقرارهم في مناصبهم وتحقيق مبدأ المناصفة المهنية.

3- توصيات خاصة بالنسيج الاقتصادي: نشر معايير المسؤولية المجتمعية للمنظمات وترسيخها في أوساط الفاعلين الاقتصاديين

أصبح من المسلّم به أن على النسيج الاقتصادي العام والخاص أن يستبق التداعيات السلبية، الاجتماعية والبيئية، الناتجة عن أنشطته. ولئن كان تغيير النموذج الاقتصادي في أفق اختيار مسار الاستدامة يشكّل في حد ذاته تغييراً في الموقف بالنسبة إلى العديد من المقاولات، فمن الضروري التسجيل بارتياح أن العديد من المقاولات قد باتت اليوم تنظر إلى المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، التي ما زالت إرادية وغير مُلزمة، كمدخل ضروري نحو تنمية مستدامة تتبني على احترام الإنسان والبيئة.

ويضطلع التحسيس والحملات التواصلية والإعلامية من أجل توضيح المفاهيم والمبادئ بدور هام في إدماج المسؤولية المجتمعية وتملكها من طرف المنظمات، خاصة وأن تلك المفاهيم والمبادئ غالباً ما يُحكّم عليها بالغموض والتعقيد. وينبغي أن ينصبّ التحسيس والتواصل في هذا الإطار على إبراز الجوانب المضيئة لمفهوم المسؤولية المجتمعية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وتحقيق الجودة، واستباق انتظارات الأطراف المعنية، والتماسك الاجتماعي، والتأثير إيجاباً في النسيج المحلي والتراث الطبيعي.

وينبغي أن تنصبّ الحملات التواصلية والإعلامية المتعلقة بمبادئ المسؤولية المجتمعية على مختلف جوانب المفهوم، الأخلاقية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية. ويتعين أن تُنظّم هذه الحملات على الصعيد الجهوي من أجل خلق مناخ إيجابي قائم على حوار متعدد الفاعلين يضم السلطات العمومية والنسيج الاقتصادي والشركاء الاجتماعيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، ويفضي إلى حلول ومقترحات متناسبة مع خصوصيات المجال الترابي المعني.

أ. توصيات أفقية تهتم بمجموع مكونات النسيج الاقتصادي

- توجيه مسار التغيير نحو اعتماد مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات من خلال تعبئة الوسط الأكاديمي وتشجيع المقاربات القائمة على الاحتضان والدعم المالي المولّد للقيمة.
- مأسسة الالتزامات الإرادية بين الدولة والفدراليات المهنية؛
- إنجاز مونوغرافيات قطاعية من أجل تقييم الرهانات الاجتماعية والبيئية حسب كل قطاع ووضع مؤشرات للقياس؛
- عقد شراكات قوية وتعزيز التعبئة حول المسؤولية المجتمعية؛
- التطبيق الفعلي لتوجيهات النصوص التشريعية والتشجيع على خلق علامة اجتماعية؛
- دعم وتعزيز علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة التي أحدثها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتقييم أثرها منذ انطلاقتها، وكذا توسيع نطاقها ليشمل مفهوم القيمة المُشتركة؛

- تشجيع انخراط المقاولات بحسب أصنافها، ودعم الأشكال الجديدة من المقاولات المدمجة، وإنشاء مساطر فعلية للطعن؛
- تشجيع المقاولات على نشر تقرير مدمج؛

ب. توصيات خاصة بالمقاولات العمومية

- الانطلاق من المدونة المغربية للممارسات الجيدة لحكامه المقاولات والمؤسسات العمومية كمدخل إلى اعتماد هذه الأخيرة المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛
- إدراج المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أجندة المجالس الإدارية للمقاولات العمومية؛
- جعل الحوار مبدأ مؤسساً للعلاقة مع الأطراف المعنية، سواء قبل انطلاق المشروع أو في مختلف مراحل إنجازه؛
- حث المقاولات العمومية على تجسيد التزاماتها من خلال تقديم الحساب عن الجوانب غير المالية لأنشطتها؛
- سلسلة القيمة وسلسلة التوريد: تشجيع السلطات العمومية على ممارسة واجب المراقبة وتشجيع المقاولات العمومية على انتهاج سياسات شراء عمومي مسؤول وتعبئة المزودين ومقدمي الخدمات حول علاقات تعود بالفائدة على مختلف الأطراف من خلال الدعم التقني و/أو المالي، وذلك في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل.

ج. تدابير خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تفعيل استراتيجيات قائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات

- إدماج مقارنة تستهدف تبسيط وتعميم المفاهيم والمبادئ المتعلقة باعتماد التنمية المستدامة في المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإنشاء أرضية على شبكة الإنترنت من أجل التعريف بكل الجوانب المرتبطة بهذه المقاربة: مزاياها ورهاناتها والدورات التكوينية وأدوات التكوين الذاتي والتقييم والتجارب الناجحة للمقاولات التي اختارت العمل بها والممارسات الجيدة، الخ.
- التحسيس والتتبع والتربية من خلال تكوينات لفائدة الأطر الذين سيتكفلون في المستقبل بتسيير المنظمات التي تعتمد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛
- تعزيز إشراك الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل إبراز المزايا الناتجة عن أعمال هذه المقاربة، والإسهام بالتالي في التشجيع على اعتمادها داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة وعلى مستوى سلسلة توريدها.

4- توصيات من أجل تشجيع المجتمع المدني على إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

- دعم منظمات المجتمع المدني عن طريق مساعدتها على تجاوز النقص الذي تعاني منه، وذلك بتمكينها من الوسائل البشرية والمالية الكافية، وكذا تشجيع الشراكة بين كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛

- تشجيع السلطات العمومية على خلق علامة مرجعية للجمعية المسؤولة، كضامنٍ للنجاعة والشفافية والأثر الإيجابي الناتج عن الأنشطة الممارسة.

5- توصيات من أجل تشجيع الشركاء الاجتماعيين على إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

- تمكين المركزيّات النقابية من مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، كوسيلة للرفع من النجاعة الداخليّة؛
- جعل العمل النقابي أداةً لتطور المسؤولية المجتمعية للمنظمات داخل المقولات؛
- تشجيع النقابات على تكوين وتعيين «مخاطب مرجعيّ» في قضايا المسؤولية المجتمعية للمنظمات، يضطلع بدور المساهمة في النهوض بالممارسات الجيدة القائمة على أساس هذا المبدأ داخل المقاولات ومواكبة سياساتها وجعلها أكثر إدماجا ونجاعة، من منظور المسؤولية المجتمعية، ولا سيّما في إطار لجان المقاولّة، ولجنة الصحة والسلامة المهنية، انسجاماً مع مدونة الشغل.

6- إقرار المسؤولية المجتمعية على أساس مبدأ القرب من المجالات الترابية

تحتل المجالات الترابية مكانة متميزة في استراتيجيات التنمية المستدامة، اعتباراً لأهمية البعد «المحلي» الذي يتعين أن تنصب عليه في المقام الأول المبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية المدمجة.

ويمكن إدماج رهانات التنمية المستدامة في البعد الترابي، وخاصة البعد الجهوي، من ضمان التكامل والتقاطع بين التدابير المتخذة على مختلف المستويات الترابية التقريرية، ويساعد على تعبئة الأطراف المعنية وتوجيه جهودها نحو التنمية البشرية المستدامة والمتوازنة للمجالات الترابية.

وعلى الصعيد الترابي أيضاً يتحقق التوفيق بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم التمرّس بالممارسات المستدامة الجديدة، وعلى وجه الخصوص مع انطلاق العمل بالجهوية المتقدمة، حيث يتيح إدماج رهانات التنمية المستدامة فرصاً هامة لتعزيز التنمية المدمجة للجهات، وانخراط المجالات الترابية في مسار الابتكار.

ولتحقيق تفاعل جيد بين الجهوية وبين الإدماج المحلي لممارسات المسؤولية المجتمعية للمنظمات، يتعين:

- اعتماد تدبير مستدام للمجالات الترابية، انطلاقاً من إطار تشريعيّ، ودعم الكفايات المتعلقة بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات في صفوف المنتخبين والفاعلين العموميين؛
- إطلاق مشاريع وأعمال مستدامة تتلاءم مع خصوصيات كل مجال ترابي على حدة؛
- تشجيع المقاربة التشاركية وتقوية آليات التشاور والبناء المشترك؛
- الاستفادة من الإمكانيات الكبرى التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجال خلق القيمة؛
- العمل على تحقيق المساواة من خلال محاربة كل أشكال التمييز؛
- الربط بين مصالح الفاعلين الاقتصاديين واستراتيجيات الجماعات والبلديات لتحقيق التنمية الترابية؛
- تشجيع المجالات الترابية على الابتكار والمشاركة في كسب الرهانات الاجتماعية الأساسية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma